تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الدروز وتآكل التعايش وصعود الاستغلال
مقاربة استراتيجية للأمن القومي العراقي من بوابة الجنوب السوري

أحمد حسن

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الدروز وتآكل التعايش وصعود الاستغلال
مقاربة استراتيجية للأمن القومي العراقي من بوابة الجنوب السوري

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية / السياسة الداخلية والخارجية

أحمد حسن / باحث متخصص في الجغرافيا السياسية لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط وما وراءه

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

الملخص التنفيذي

في لحظات الكارثة والفوضى، تصبح المسلّمات السائدة أداة تضليل أخطر من الأكاذيب الصريحة. وهذا ما ينطبق بوضوح على المشهد السوري، حيث تُطرَح مفردات مثل «التعايش»، و«حماية الأقليات»، و«المقاومة» كعناوين براقة، تُخفي خلفها منظومات قمع مركّبة ومشاريع اختراق ناعمة. ومن بين الفئات الأكثر عرضة لهذا الاستغلال المتعدد، تبرز الطائفة الدرزية في الجنوب السوري كمؤشر حيوي على تآكل فكرة التعدد داخل النظام، وتحول الأقليات إلى أدوات ضغط في لعبة إقليمية لا تعترف إلا بمنطق القوة.

وترى هذه الورقة أن الأمن القومي العراقي لا يمكن أن يُبنى داخلياً من دون استقرار بنيوي في الجوار، ولا سيما في الجنوب السوري. فالتفكك الأهلي والتلاعب الخارجي الحاصل في السويداء ودرعا لا يمثلان شأناً سورياً محلياً فحسب، بل يُترجمان إلى تهديد مباشر لبنية التماسك الوطني العراقي، خصوصاً في ظل التقاطعات الديمغرافية والجيوسياسية القائمة بين البلدين.

المقدمة: أسئلة البدء لا مسلّمات الإغلاق

لفهم موقع الدروز في سوريا، لا بد من التحرر من الخطابات الرسمية التي تدّعي حماية التعدّد وتُخفي ممارسة الإخضاع، ولا من الروايات الإسرائيلية التي تتقمّص دور «الراعي الإنساني» للأقليات وهي تمارس التوظيف الوقتي والابتزاز السياسي. وتطرح الورقة الأسئلة التأسيسية التالية: من يقمع ومن يدّعي الحماية؟ من يستثمر في الطائفة الدرزية ومن يتركها لمصيرها؟ وهل لا تزال الدولة السورية تؤمن بالمواطنة، أم أنها باتت تُعيد ترتيب البشر وفق درجات الإذلال والخضوع؟

قبل كل شيء، إن فهم تحوّلات بنية الدولة السورية منذ عام 2011 يفرض علينا مغادرة المنطق الدستوري النظري، والولوج إلى منطق الممارسة الواقعية، حيث تُصاغ السياسات لا عبر النصوص، بل عبر الأفعال. فمنذ لحظة الانهيار الجزئي للدولة المركزية، بدأت تتكوّن منظومة حكم جديدة لا تقوم على مفهوم «المواطنة القانونية»، بل على مبدأ «التحكّم الهرمي القائم على الولاء والخضوع".

ويُعدّ التعامل مع الطائفة الدرزية مثالاً مكثّفاً على هذا التحوّل؛ فبدل أن تُمنح هذه الطائفة، كما غيرها . حقوقها وفق مفهوم المواطنة المتساوية، يتم التعامل معها بوصفها «كياناً مؤقتاً» يُختبر مدى انقياده، ويُعاقَب علناً إذا ما أبدى تمرّداً، حتى لو كان رمزياً. في هذا المضمار، لا يُعاد تعريف الهوية الطائفية بقدر ما يُعاد إنتاجها ك «أداة ضبط». أي أن الطائفة لا تُستهدف لأنها درزية، بل لأنها لم تُظهر خضوعاً كافياً ضمن تراتبية الولاء المفروضة من مركز القرار.

الفيديوهات المُسرّبة التي تُظهر رجال أمن يُجبرون شبّاناً دروزاً على تقليد الحيوانات قبل إعدامهم، ليست فقط شهادات على العنف، بل هي وثائق تُفصح عن بنية الحُكم ذاتها؛ إذ يُمارَس الإذلال المُنظّم كسياسة، لا كحالة شاذة. الإذلال هنا ليس عارضاً، بل هو جزء من منظومة «تأديب سياسي» هدفها إقناع الجماعة . أي جماعة . أن النجاة لا تتحقّق بالحق، بل بالطاعة.

تتشكّل الدولة السورية ما بعد الثورة وفق ما يمكن تسميته بـ «عقد إذلال جماعي»، حيث يتحدد موقع الجماعات لا بناءً على مشاركتها السياسية أو هويتها الوطنية، بل على مقياس خضوعها المطلق لمركز السلطة. وهكذا، تصبح المواطنة معكوسة: لا مساواة ولا كرامة، بل طبقات من الولاء تُحدَّد على أساسها الحقوق، لا بحسب

القانون، بل بحسب درجة الانضباط لما يُملى من فوق.

هذا المنطق السياسي يُنتج استحالة عقلانية لأي أقلية في أن تثق بهذه المنظومة؛ إذ لا يمكن لعقل سياسي مجرّد أن يرى في هذه البنية إطاراً قابلاً للعيش المشترك. في هذه الحالة، تفقد الدولة صفتها كضامن، وتتحول إلى «سوق إذلال» تُبتز فيه الأقليات، ويُستثمر في خضوعها، وتُقصيها فور تراجع فائدتها التكتيكية.

بمعنى آخر، لم يعد النظام السوري بعد عام 2011 يُعرّف التعدّد بوصفه عنصرَ ثراء أو توازن، بل أعاد إنتاجه كأداة تهديد. فكل أقلية تُعامل كمشروع تمرد محتمل، وكل أكثرية تتحول إلى مادة للتأديب. وضمن هذا الوضع، لا يمكن الحديث عن «وطن»، بل عن فضاء سياسي متوتر، تُقاس فيه شرعية الوجود لا بعمق الانتماء، بل بدرجة الطاعة.

إسرائيل: الحامي المشروط أم المستثمر الذكي؟

في الخطاب السياسي الإسرائيلي، تتكرر باستمرار مقولة «حماية الأقليات» كأحد أعمدة الشرعية الأخلاقية المزعومة للمشروع الصهيوني. ويُروَّج لهذا الخطاب داخلياً وخارجياً كحجة ناعمة تبرر التدخلات العسكرية أو التحالفات السرية في البيئة العربية. غير أن هذا الخطاب، عند إخضاعه للتحليل الاستراتيجي، يتبيّن أنه لا ينبع من مبدأ «الحق في الحماية»، بل يُوظف كأداة تكتيكية داخل عقل الدولة الأمنية الإسرائيلية.

فالسياسة الإسرائيلية تجاه الأقليات — سواء كانوا دروزاً أو مسيحيين أو أكراداً — لا تستند إلى منطق القيم، بل إلى منطق الاستخدام. فالأقلية، من منظور تل أبيب، ليست شريكاً أصيلاً، بل «ورقة تفاوض مؤقتة» يُستثمر وجودها حين تكون مصدر ضغط على نظام سياسي معادٍ، ويُهمَل دورها حال انتفاء فائدتها. وما يتعرض له الدروز في جنوب سوريا يُعدّ شاهداً حياً على هذه المعادلة؛ ففي الوقت الذي ترتفع فيه نبرة الخطاب الإسرائيلي المناصر لـ «حقوق الأقليات»، لا نرى أي تحرك فعلي لحمايتهم حين يواجهون التهميش أو العنف أو التهديد، بل يُتركون لمصيرهم.

هذه السياسة لا تُعدّ تناقضاً عرضيّاً، بل تعكس جوهر الرؤية الإسرائيلية لمفهوم «التعدد»، لا بوصفه قيمة إنسانية تُثري المجتمعات، بل باعتباره أداة تفكيك موجَّهة

داخل النسيج العربي. ويمكن وصف هذا التوظيف بـ «الوظيفة التفكيكية للأقليات في العقل الأمني الإسرائيلي»، حيث تتحول الهويات الفرعية إلى أدوات زعزعة تستثمرها تل أبيب لإعادة تشكيل الخارطة السياسية للدول المعادية، من دون الحاجة إلى خوض حروب تقليدية. وبالتالي، لا يُفهم دعم إسرائيل لبعض الأقليات على أنه تضامن أخلاقي، بل كاستثمار مشروط.

وهذا الاستثمار غالباً ما يقوم على أحد ثلاث صيغ:

1. التطبيع المقنّع، القائم على تقديم الدعم مقابل التزام سياسي أو أمني أو اقتصادي.
2. الحياد الإجباري، القائم على فرض الصمت على الأقلية كشرط لبقائها.
3. التحريض غير المباشر، القائم على توجيه الأقليات نحو صراع مع محيطها بهدف خلق نموذج من «الدولة داخل الدولة".

والأسوأ من ذلك أن إسرائيل لا تتحمل نتائج هذا الاستثمار حين ينهار، أي أن الطائفة التي توظف في لحظة معينة تُترك لاحقاً تواجه تداعيات الفوضى وحدها، ما يعزز عزلتها الاجتماعية ويضاعف هشاشتها السياسية. بناءً عليه، فإن كل خطاب يتحدث عن إسرائيل كـ «طرف حامٍ للأقليات» يجب أن يُعامل باعتباره خطاباً وظيفياً لا حقوقياً. فالقاعدة الثابتة في العقل الإسرائيلي هي أن «الأقليات تصلح كأدوات لكنها لا تُعامل ككيانات مستقلة أو متكافئة». ولهذا، فإن الطائفة الدرزية في الجنوب السوري ليست شريكاً في المعادلة، بل مجرد «أصل قابل للتداول» يُقدّم في المزاد السياسي متى اقتضت الحاجة.

وهنا يكمن التهديد الأخطر للأمن الإقليمي؛ حين تتحول الأقليات إلى أدوات ابتزاز في يد القوى الإقليمية، ينهار مفهوم «العيش المشترك»، وتغيب الدولة العادلة، وتُفتح الساحة أمام الحروب الأهلية الناعمة التي تبدأ بالتحالفات السرية وتنتهي بالاقتتال الأهلي.

الجنوب السوري يشكل تهديداً مزدوجاً لبنية العراق الاجتماعية والسيادية

يخطئ صانع القرار العراقي إذا نظر إلى الجنوب السوري كمجرد مشكلة داخلية في سوريا أو كجبهة بعيدة جغرافياً عن التهديد المباشر. فالمنطقة الممتدة من درعا إلى السويداء تُمثل اليوم أحد أبرز تجليات الفوضى المُدارة في المنطقة، وهي في الواقع ليست على هامش التهديد بل في قلبه. الجنوب السوري قد تحول إلى نموذج معقد يجمع بين ثلاث ظواهر خطيرة ومتشابكة: تفكك الدولة، انفجار الهويات، وتعدد مراكز القوة. وكل واحدة من هذه الظواهر تُمثل تحدياً هيكلياً للأمن الوطني العراقي، لا مجرد حدث عابر.

1. **· الجنوب السوري: نموذج لـ «الفراغ السيادي القابل للتدويل"**

ما يجري في الجنوب السوري يشبه إلى حدّ بعيد ما عرفته مناطق عراقية مثل نينوى أو ديالى بعد عام 2003، حيث أدى انهيار الدولة المركزية وتفكك السلطة إلى صعود أطراف محلية هجينة تحالفت مؤقتاً مع قوى خارجية (داعش أو ميليشيات طائفية)، ثم أصبحت لاحقاً أدوات في مشاريع إقليمية. اليوم، تعيد درعا والسويداء إنتاج هذا النموذج، ولكن بلغة أكثر غموضاً، إذ هناك فصائل مسلّحة غير خاضعة للدولة، وشبكات تهريب منظّمة، وتواطؤ بين بعض المكونات المحلية وبعض القوى الإقليمية، وتراجع كامل لمفهوم السيادة السورية. وهذا «الفراغ السيادي» لا يبقى في مكانه، بل يتمدد ويتسلل عبر الحدود.

2. **انعكاسات التفكك الأهلي على النسيج الاجتماعي العراقي**

الحدود بين سوريا والعراق ليست مجرد خطوط جغرافية، بل امتدادات بشرية . عشائرية . مذهبية. والتصدع الأهلي في الجنوب السوري لا يبقى محصوراً داخل المجال السوري، بل ينفذ إلى الداخل العراقي عبر ثلاث مسارات. يشمل أولها المسار العشائري، إذ إن كثيراً من عشائر الفرات الأوسط والغربي العراقي لها امتدادات طبيعية داخل حوران ودرعا، ما يعني أن النزاعات هناك تُستثمر هنا. ثم يأتي المسار الطائفي، إذ عندما تُوظّف الهويات الطائفية في سوريا سياسياً، فإنها تُنتج خطاباً طائفياً عابراً يعزّز الاستقطاب داخل العراق. وبعدها المسار الأمني، حيث إن كل ميليشيا تُطلق يدها في الجنوب السوري تعني احتمالية فتح معابر غير رسمية

للسلاح، أو عبور مقاتلين، أو تنشيط تهريب البشر والمخدرات. بالتالي، فإن استمرار الفوضى في السويداء ودرعا يهدد بتفكك حدود المعنى، لا حدود الجغرافيا فقط.

3. كل تفوق إسرائيلي في سوريا هو نقيصة في السيادة العراقية

قد لا تخوض إسرائيل حرباً مباشرة مع العراق، لكنها تدير صراعاً غير مباشر يتخذ من سوريا نقطة ارتكاز. وفي لحظة الانكشاف التي يعيشها الجنوب السوري، تمارس إسرائيل ما يشبه «الاختراق الناعم» عبر ثلاث أدوات، تشمل أولاً: دعم بعض الميليشيات المحلية (ولو بشكل غير مباشر)، وثانياً: توجيه ضربات انتقائية تُربك التحالفات الداخلية، وثالثاً: الاستثمار في الأقليات المُهمَلة لإعادة هندسة التوازن الأهلي. وكلما زادت إسرائيل من قدرتها على التأثير في الجنوب السوري، قلّت قدرة بغداد على ضبط حدودها الغربية، وتراجعت سيادتها المفهومية. فكل اختراق إسرائيلي في درعا هو تآكل سيادي في الأنبار أو نينوى.

نحو عقيدة أمنية عراقية جديدة تنطلق من الجوار لا تنغلق عليه

إن التفكير الأمني التقليدي في العراق، كما في أغلب الدول المشرقية، لا يزال أسير مفهوم «السيادة المحصورة في الداخل»، أي أن الدولة تضع معظم طاقتها لحماية المركز، بينما تُهمل الهوامش، وتعتبر الجوار الخارجي ملفاً دبلوماسياً لا مكوناً من مكونات أمنها القومي. هذا النمط من التفكير أثبت فشله مراراً، بدءاً من لحظة تمدد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) من سوريا إلى العراق، مروراً بنشاط الجماعات المهرّبة، وليس انتهاءً باختراقات القوى الإقليمية المتصارعة.

1. ضرورة الانتقال من الردّ الأمني إلى الاستباق السيادي

لا يمكن حماية العمق العراقي ما لم تتم مراقبة وتشكيل البيئة التي تفضي إلى تهديده. وهذا يتطلب تطوير «عقيدة أمنية استباقية» تُعيد تعريف الأمن، لا بوصفه حماية من الخطر، بل بوصفه إدارة للمجال الحيوي قبل أن يتحوّل إلى خطر. في هذا الإطار، لا يجوز أن يبقى الجنوب السوري على هامش الاستراتيجيات الأمنية العراقية، بل يجب أن يُدمج في صلبها. فالعقيدة الأمنية الجديدة لا تُبنى على مراقبة الحدود فقط، بل على فهم ما يجري ما وراء الحدود، وتشكيل حضور ناعم . مدني . ثقافي . وإعلامي في الفضاء الحدودي المجاور.

2. بناء علاقات وظيفية غير رسمية مع المكونات السورية المهمشة

لا تتطلب المقاربة الأمنية الجديدة عسكرة العلاقة مع سوريا، بل بالأحرى تطوير أدوات ناعمة لـ «احتضان الاستقرار». ويمكن تحقيق ذلك عبر رعاية حوارات غير رسمية مع ممثلي الطائفة الدرزية في الجنوب السوري (نخب ثقافية، رجال دين، وجهاء مجتمع)، والعمل أيضاً على دعم منظمات مدنية سورية صغيرة تنشط في مجالات التعليم، العدالة، التوثيق الحقوقي، والإعلام المحلي، إضافة إلى إسناد المبادرات التي تُعيد الاعتبار للهوية السورية الجامعة خارج منطق الاصطفاف الطائفي أو الأيديولوجي. هذه العلاقة يجب أن تبقى خارج التجاذبات، غير مؤدلجة، ومبنية على مبدأ الشراكة لا التوظيف، وعلى أساس أن الاستقرار الأهلي في السويداء ودرعا هو استثمار مباشر في أمن بغداد والنجف والأنبار.

3. تفكيك الخطاب الطائفي بوصفه البوابة الاستراتيجية لكل اختراق خارجي

إذا كانت إسرائيل وقوى إقليمية أخرى (من بينها إيران وتركيا) تسعى إلى استثمار الهويات الطائفية لتوسيع نفوذها، فإن العراق مُطالب بأن يكون نقيض هذه السياسات، لا امتداداً لها. عليه أن يُثبت، عبر أفعاله، أنه لا ينظر إلى الدروز، ولا إلى المسيحيين، ولا إلى العشائر السنية في سوريا بوصفهم «أدوات توازن»، بل كجيران طبيعيين تُبنى العلاقة معهم على أساس حقوقي . إنساني . وطني. تأسيس خطاب بديل . مدني . عابر للطائفية هو ركنٌ أساس من أركان العقيدة الأمنية الجديدة، لأنه يضرب المشروعين، الإسرائيلي وغيره، في الصميم، إذ إن مشروع التوظيف الطائفي قائم على الخوف والاختراق، كما أشرنا.

توصيات استراتيجية لصانع القرار العراقي

إذا كانت الأطراف الإقليمية تتعامل مع الجنوب السوري كمنطقة نفوذ أو كمنصة اختراق، فإن العراق، بما له من حساسية جغرافية وديموغرافية، لا يملك ترف اللامبالاة. بل إن المنطق الاستراتيجي يفرض عليه أن يتحوّل من موقع المتفرج إلى موقع المُصمم الفاعل، سواء من باب الوقاية أو من باب التوازن. وفي هذا الإطار، تقدم الورقة أربع مجموعات من التوصيات.

1. **دمج الجنوب السوري في بنية التخطيط الأمني العراقي بوصفه أولوية دائمة، لا ظرفية**

أي بمعنى العمل على تأسيس وحدة تحليل استراتيجي دائمة داخل مجلس الأمن الوطني تُعنى بالتحولات الميدانية والسياسية في درعا والسويداء، وتصدر تقارير دورية حول التأثيرات المتوقعة على العراق. وكذلك إدماج المعلومات الميدانية من الجنوب السوري ضمن دوائر تقدير التهديدات المرتبطة بتهريب السلاح، وتحركات الجماعات المسلحة، أو نشاط الاستخبارات الأجنبية. فضلاً عن تعزيز التعاون الاستخباراتي الحدودي مع الدول الصديقة أو الفاعلين المحليين (إن وُجدوا)، في إطار قانوني صارم وغير علني.

2. **الانخراط في مقاربة «الاستقرار الناعم» مع المكونات السورية المهمشة**

ويشمل ذلك في البدء بناء روابط تواصل غير رسمية مع فعاليات المجتمع المدني في السويداء ودرعا، من شخصيات دينية، أكاديمية، حقوقية، وفنية. والعمل على دعم مبادرات ثقافية وتعليمية مدنية داخل الجنوب السوري تُعزّز قيم المواطنة والوحدة المجتمعية، وتواجه خطاب التطييف والانقسام. على أن تبقى هذه العلاقة غير مسيّسة وغير مؤدلجة، لضمان بقائها مشروعة محلياً ومحمية أخلاقياً.

3. **إعادة صياغة الخطاب العراقي تجاه سوريا على أساس التعايش والمواطنة، لا الاصطفاف الطائفي**

ويشمل ذلك تبنّي لغة دبلوماسية واضحة ترفض منطق المحاور الطائفية، وتؤكد على وحدة الشعب السوري وسيادته، دون مجاملة للمنظومة التي تمارس الإذلال، أو للأطراف الخارجية التي توظّف الأقليات. كما يتطلب دعم منصة إعلامية ناطقة باسم القيم المدنية، تعكس موقفاً عراقياً ناضجاً يتجاوز منطق «نحن مع النظام» أو «نحن مع المعارضة»، نحو منطق «نحن مع وحدة سوريا وعدالتها».

4. **التأسيس لعقيدة أمنية هجينة (Hybrid Security Doctrine) تربط بين الأمن الصلب والناعم**

وهذا يعني اللجوء إلى خيار ما يعرف بالأمن الصلب، عبر تحصين الحدود، ورصد التحركات المسلحة، والاستعداد لأي تصدير للفوضى. وفي الوقت ذاته، العمل على تبني خيار الأمن الناعم من خلال الدبلوماسية المجتمعية، وأدوات الإعلام، والدعم الثقافي، وتمويل المشاريع الهادفة إلى بناء الثقة

داخل الجنوب السوري. هذه العقيدة الهجينة تتيح للعراق ممارسة دور إقليمي غير عدائي، وتعيد تموضعه بوصفه قوة استقرار لا طرفاً في محور أو وكيلاً لطرف.

مع كل هذا، تبقى السياسة العقلانية لا تُقاس بردود الفعل، بل بقدرة الدولة على خلق بيئة تُحاصر فيها التهديدات قبل أن تصدر. والجنوب السوري اليوم ليس خطراً في ذاته، بل فيما يسمح به من اختراق، وفيما يكشفه من ضعف داخلي حين لا يُؤخذ بالحسبان. وما يبين ذلك من موقف وتقدير هو أن التجربة السورية تظهر كما التجربة العراقية، حيث إن سقوط الدولة لا يبدأ حين تسقط مؤسساتها، بل حين يخترق نسيجها الاجتماعي ويُعاد تشكيله وفق منطق الخوف والخضوع والتمييز. وعندما تتحول الأقليات إلى أدوات، والأكثريات إلى وقود، يصبح التعايش هدنة مؤقتة لا عقداً اجتماعياً.

إن إسرائيل في هذا الموقع ليست قوة دعم للأقليات، بل مستثمراً في هشاشة النظام الإقليمي. وكل نظام لا يفهم هذه القاعدة ويستمر في اعتبار «الحماية» سلعة قابلة للبيع، يسقط في نهاية المطاف مهما امتلك من سلاح أو دعم خارجي.

بالتالي، على العراق أن يتعلم من تجربة سوريا، لا فقط من مأساتها، وأن يدرك أن بناء دولة عادلة لا يحفظ فقط الداخل، بل يمنع تسلل الخارج. فـ«الكرامة» ليست قيمة مجردة، بل حجر الزاوية في الأمن، و«المواطنة» ليست نظرية قانونية، بل ضرورة استراتيجية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org